Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

Levels of Linguistic Analysis (Morphological and Syntactic Levels) in the Publications of Judge Sheikh Suliman bin Abdullah Al-Luwaihi: A Methodological Statistical Study

Hamood Mohammed Al Rumhi
Arabic Department, College of Arts, Sultan Qaboos University, Muscat, Oman.
Email: hamood@squ.edu.om
ORCID: 0000-0003-2800-0953

Received:18/6/2025 Revised: 13/8/2025 Accepted: 22/9/2025
Published: 8/10/2025

DOI: 10.21608/jssa.2025.395548.1739
Volume 26 Issue 7 (2025) Pp. 67-92

Abstract

This study explores the morphological and syntactic dimensions of linguistic analysis in Islamic judicial texts, focusing on the works of Judge Sheikh Suleiman bin Abdullah Al-Luwaihi. It highlights how he approached language through judicial rulings used to resolve disputes and guide community interactions. His writings, which include jurisprudential, admonitory, and linguistic content, reveal a unique intersection between law and linguistics. The research investigates how Sheikh Al-Luwaihi dealt with linguistic issues, particularly morphology and syntax. Three central questions guide the study: first, how morphological issues were sequenced and contextualized to reflect common word structures within his cultural setting; second, how his personality emerged in the treatment of syntactic matters, especially through humorous or illustrative grammatical anecdotes linked to real-life disputes; and third, how he incorporated educational and psychological techniques such as direct instruction, reinforcement, and brainstorming to engage students and companions in linguistic discussions. Methodologically, the study adopts an inductive approach, moving from specific examples of morphological and syntactic issues to broader linguistic principles. This framework allows for classification of the judge's linguistic reasoning and the organization of his insights across different analytical levels. Preliminary findings show significant variation in the representation and method of linguistic topics within his works. This diversity reflects the dynamic nature of his interactive teaching, which often took place in majalis (scholarly gatherings) and Amalia (dictation sessions). Such practices, rooted in Arabic intellectual heritage, shaped his contributions to both linguistic scholarship and judicial thought.

Keywords: Morphological Level, Syntactic Level, Judge Suliman Al-Luwaihi, Educational style, psychological style.

مستويات التحليل اللساني (الصرفي والنحوي) في مؤلَّفات القاضي الشيخ سليمان بن عبد الله اللويهي ـ دراسة إحصائية منهجية

د. حمود بن محمد بن عبد الله الرمحي
ـقسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب والعلوم الاجتماعيةـ جامعة السلطان قابوس
hamood@squ.edu.om

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة في سبر المستوى الصرفي والمستوى النحوي من مستويات التحليل اللساني بمنظور نطاق المحاكم الشرعية في مؤلَّفات القضاة الذين أبصروا اللغة وقواعدها من منطلقات الأحكام القضائية في فصل الخصومات وقطع النزاعات. فهذه الدراسة ترتكز على مؤلَّفات القاضي الشيخ سليمان بن عبد الله اللويهي ونتاجه العلمي في مجموعة من المؤلَّفات، متنوعة الاتجاهات بين المحتوى الفقهي والوعظي واللغوي؛ للنظر في كيفية تحليله لمسائل اللغة ومناقشة القضايا الصرفية والنحوية. فإشكالية الدراسة تبحث في تطبيقات لغوية تنسجم مع مستويات التحليل اللساني في مؤلَّفات القاضي تتمثل في الأسئلة التالية: كيف كان تسلسل المسائل الصرفية في هذه المؤلَّفات مع الحرص على ضبط بنية الكلمات المتداولة في محيط البيئة التي يعايشها القاضي؟ وما مدى بروز شخصية القاضي في عرض المسائل النحوية وسبب اهتمامه بإيراد المُلح والطرائف النحوية التي لها شبه بوقائع النزاع التي تحدث بين المتقاضين؟ وكيف وظَّف الشيخ القاضي الأسلوب التعليمي والأسلوب النفسي بين التلقين والتعزيز والعصف الذهني في طرح المسائل اللغوية مع الجلساء والمريدين؟ وبناءً على هذه المحاور في الأسئلة السابقة، فإن هذه الدراسة تسير بمنهج استقرائي في تحليل البيانات النوعية وتصنيفها إلى أنماط من جزئيات المسائل الصرفية والنحوية إلى كليات القضايا اللسانية التي تكشف فكر القاضي اللغوي في محتوى مؤلَّفاته، وتقسيمها إلى تفاصيل المستوى الصرفي والمستوى النحوي. النتائج الأولية توحي بأنَّ طرح المسائل اللغوية في هذه المؤلفات متفاوتة في نسبة إحصائها ومتنوعة في منهجية طرحها استنادًا إلى الجلسات الحوارية التي كان يعقدها القاضي مع طلابه ومريديه، فسلك في كثير من نتاجه العلمي سَنن كتب المجالس والأمالي في التراث العربي.

الكلمات المفتاحية: المستوى الصرفي، المستوى النحوي، القاضي الشيخ سليمان اللويهي، الأسلوب التعليمي، الأسلوب النفسي.

مقدمة:

ينتهج أكثر أعلام القدماء في التراث العربي الإسلامي في التنشئة التعليمية والمدارسة التطبيقية أسلوب الحلقات المسجدية والمحاورات المجلسية والمناقشات العلمية بين آفاق الأسئلة الاستشرافية ومضامين الأجوبة المحفِّزة، وكان لهذا النهج أثر لبقية تالد السلف في طريف المحدث التي تتمثل في شخصية القاضي الشيخ سليمان اللويهي في محاولة استقصائية لسبك خيوط منهجيته، والتباحث في عرضه للمسائل الصرفية والنحوية وقضاياها التفصيلية بمنظور لغوي معاصر في تقسيمات المستويات اللسانية التي تطورت دائرتها من لسانيات العلامة في البنية التركيبية إلى اللسانيات النصية، كالاتساق والانسجام والتناص والسياق والمقصدية.

ونطاق هذا البحث مرتكز على بنية الكلمة في المستوى الصرفي وتراكيب الجملة في المستوى النحوي؛ وعلى إثر ذلك فإن مباحث الدراسة قُسِّمت على النحو الآتي:

المبحث الأول: أوجز التعريف بشخصية الشيخ القاضي وتنشئته العلمية ومسيرته العملية القضائية والنتاج العلمي له في مؤلَّفاته بين المطبوع والمخطوط.

المبحث الثاني: عُني بمفهوم مستويات التحليل اللساني والعناصر الجوهرية التي تكوِّن النظام اللغوي في الدراسات اللسانية المعاصرة والعلاقات الترابطية بين مستوياتها.

المبحث الثالث: أبان المستوى الصرفي في دراسة بنية الكلمة وقوالب ميزانها وما يطرأ عليها من تغيير، والمسائل التي طُرحت، كضبط الصيغ مراعاة لجذورها الاشتقاقية، والتفريق بين المصدر واسم المصدر.

المبحث الرابع: تناول المستوى النحوي في دراسة تراكيب الجملة بالانسجام بين الألفاظ المكوِّنة لها وترتيب نسقي بروابط بين أجزائها للنظر في المسائل المطروحة بشِقَّيها: النظرية والتطبيقية.

المبحث الخامس: استخلص نتائج التحليل بعد المناقشات في قضايا المستوى الصرفي والمستوى النحوي والتعقيب على الاستنباطات للكشف عن منهجية الشيخ القاضي.

أما مسوغات الدراسة في اختيار المستوى الصرفي والمستوى النحوي في مؤلفات الشيخ القاضي سليمان اللويهي، فهي بناء على الأسباب الآتية:

أولًا: المباحث الصوتية التي ذُكرت عرضًا في مؤلفات الشيخ القاضي هي منقولة من كتب لغوية أخرى لا سيما المراجع المعاصرة التي تبحث في القضايا الصوتية، ويكتفي الشيخ القاضي في الغالب بالنقل الدقيق من هذه المراجع دون إدلاء بالرأي فيها [1].

ثانيًا: المباحث الصرفية والمباحث النحوية من أكثر المباحث التي يتعمق فيها الشيخ القاضي في مؤلفاته، ويستقصي موضوعاتها، سواء أكانت المباحث النظرية التي يستطرد فيها الشيخ القاضي بالإجابة التفصيلية، أم كانت في المباحث التطبيقية التي يوجز فيها الشيخ القاضي بالإجابة المختصرة.

ثالثًا: تعقيبات الشيخ القاضي في المباحث الصرفية والمباحث النحوية بالرأي والترجيح تبرز فيه شخصيته اللغوية، وربط تلك المباحث بالمسائل الفقهية بالأسلوب التعليمي المعتمد على المحاورة بين الجلساء، والمتأسس على الخطاب الحِجاجي في تشجيع المتلقي للتجاوب معه.

رابعًا: توجيهات اهتمام الشيخ القاضي بالمباحث الصرفية والمباحث النحوية في مؤلفاته أكثر من غيرها في الحلقات العلمية، وتخصيص بعض مؤلفاته في هذا الميدان بناء على نظرته الفكرية التراثية التي تعتني بقوانين بنية الكلمة وقواعد تركيب الجمل أكثر من الحقول اللغوية الأخرى.

(1) انظر: اللويهي، 2012، ج2، ص 139.

خامسًا: الدراسات السابقة في المستوى الدلالي في مؤلفات الشيخ القاضي استقصتْ الربط بين المعنى المعجمي والسياق الدلالي، وتتبَّعتْ جزالة الألفاظ في مؤلفات الشيخ القاضي في دلالاتها الاجتماعية، وتنوع الأساليب والاستدلالات الحجاجية في النتاج العلمي للشيخ القاضي.

فالدراسة السابقة في المستوى الدلالي قُدِّمتْ بعنوان (التمثلات الدلالية ومباحثها في مؤلفات الشيخ القاضي سليمان بن عبد الله اللويهي) (2)، واستقصتْ المسائلَ الدلالية وأبنيتها التصورية، وتتبَّعت العلاقات الترابطية السياقية والأنماط المنطقية وكيفيات الاستدلال الحجاجي في مؤلفات الشيخ القاضي.

أما هذه الدراسة -كما أشرنا سابقا- تقتفي النظر في المستويين الصرفي والنحوي في مؤلفات الشيخ القاضي؛ لعدم وجود دراسات سابقة تكشف منهجية الشيخ القاضي في مناقشة هذه الموضوعات، والقضايا التي دار حولها الخلاف، وترجيحات الشيخ القاضي في هذه المسائل. معتمدة في أسسها على التصنيفات الإحصائية بمعيار حصر عدد الموضوعات، ثم جمع البيانات بالتحليل الوصفي Descriptive Analysis لتمييز التكرارات Frequencies ثم تحويلها إلى نسب مئوية Percentages لكشف بروز شخصية القاضي في نقاط الخلاف ومحل النزاع.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:

تنظر هذه الدراسة إلى شخصية عربية عُمانية اتسمت بالشمول العلمي والاتساع المعرفي في حقول مختلفة، كعلوم الشريعة، وفنون العربية، وأحداث التاريخ؛ فالشيخ سليمان بن عبد الله اللويهي من مواليد النصف الثاني من القرن الرابع العشر الهجري في العاصمة العمانية مسقط، ولم تحدد المصادر التاريخية سنة ولادته، لكن المتفق عليه أنه عاد إلى موطن أجداده وذويه في ولاية الرستاق سنة 1375هـ، وهو في سن مقدَّرة بين السابعة والعاشرة من عمره، ثم بدأ رحلته في طلب العلم منذ صباه ونعومة أظفاره في (جامع البَيَاضَة) الكائن بقلعة الرستاق، فكانت التنشئة العلمية تراثية على وتيرة الحِلَق العلمية ومجالس الأشياخ وكتاتيب الناشئة، وليست بالطريقة النظامية المدرسية الحديثة، واستمر في التوسع المعرفي بالقراءة والاطلاع ومجالسة الأعلام والعلماء في عهد الصغر والترعرع إلى أن فاق أقرانه ونال ثقة أشياخه، فتقلد القضاء الشرعي منذ سنة 1400هـ متدرجًا من القضاء الابتدائي ثم قضاء الاستئناف ثم القضاء في المحكمة العليا، وبعد معاناة من مرض عضال وافته المنية مساء يوم الجمعة في الثالث والعشرين من ربيع الثاني عام 1441هـ، الموافق العشرين من ديسمبر عام 2019م(3)، ففقدت ولاية الرستاق وسلطنة عمان والعالم العربي الإسلامي بوفاته عَلَمًا من أعلامها الأفذاذ، ونجما من نجومها الساطعة.

وعلى الرغم من كثرة مشاغله الوظيفية في حياته العملية وتنقله بين القرى والبلدان لتقلده قاضيًا في تلك المناطق، إلا أن الجانب العلمي كان حاضرًا في ذهنه وفكره في حَله وتَرحاله، والحظ الوافر في مجالسه ولقاءاته مع طلابه ومريديه؛ فأثمرت قطوفها مؤلَّفات وكتبًا ودراسات، ككتابه المستوحى من مجلسه العلمي الأسبوعي المسمى (النفائس من ثمار المجالس) في أربعة أجزاء، وحوار حول (حجاب المرأة بين السائل والمجيب)، و(رسالة في الذكر والدعاء)، و(أحكام الأضحية والذكاة في الشريعة الإسلامية)، و(شرح تائية الألبيري وإعرابها)، و(الوميض فيما على الأحياء للأموات من واجبات وفروض)، وغيرها من المؤلَّفات المخطوطة التي تنتظر نور الطباعة وبريق النشر.

(2) الرمحي، 2024، ص 583-593.

(3) اللويهي، 2023، ص 2-4.

المبحث الثاني: مفهوم مستويات التحليل اللساني:

يُقصَد بالمستويات اللسانية Linguistic Levels [4] العناصر الأساسية التي تكوّن النظام اللغوي بدءًا من الوحدة الصغرى في منظومة الأصوات الألفبائية المنطوقة، وتحديد مخارجها وملامحها التمييزية في المستوى الصوتي، ثم بنية الكلمة وصياغتها ومشتقاتها وقوالب أوزانها في المستوى الصرفي، ثم تركيب الجملة بالابتداء والخبرية، والفاعلية والمفعولية، والتقديم والتأخير، والعلاقات الإعرابية في المستوى النحوي، ثم دلالات المفردات وعلاماتها، والعلاقات الترابطية بين وحداتها المعجمية بمفاهيم نظام الحقول الدلالية Semantic fields[5] في المستوى الدلالي. فهذه المستويات تتلاحم بينها متكاملة، وتتآزر بينها مجتمعة؛ من أجل بناء متماسك تحقق به المقاصد اللغوية، مما يتطلب الفهم الدقيق لنظامها في أصواتها ومفرداتها وجُملها ودلالاتها إلى إمكانية تفكيك هذه الأجزاء والتمييز بينها؛ حتى يتمكن الباحثون من وصفها وتحليلها لإثبات اتِّساقها وتناغمها وانسجامها بالاستعانة بمستويات التحليل اللساني Levels of Linguistic Analysis [6]، فلكل مستوى من هذه المستويات طريقة في التحليل ونمط في التعامل حسب الظاهرة اللغوية المراد دراستها.

المبحث الثالث: المستوى الصرفي:

يُعَد المستوى الصرفي المستوى الثاني بعد المستوى الصوتي في مستويات التحليل اللغوي في الدراسات اللسانية الحديثة، ويعتني هذا المستوى بدراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير في صياغة مفرداتها وتوليد ألفاظ مستحدثة من جذورها الأصول بالمغايرة في الصيغة، والتناسب في التركيب والاشتراك في الدلالة. ففي المستوى الصرفي تتناسق الوحدات الصوتية في بناء الكلمات ذات الوحدات الصرفية لتكشف عن معنى ذاتي في مفرداتها، وإيحاءات دلالية نابعة من جذورها وصيغها المتنوعة، وكيفية بنائها بالعلاقات البنيوية بين المفردات. وذلك ما انطلق منه علماء التراث العربي مِن جعل التغيير أصل علم الصرف، والتصريف في الاشتقاق، والإعلال والإبدال، والحذف والزيادة وغيرها، التي تتغير فيها بنية الكلمة، وهو ما ذكره ابن جني (393هـ) في كتابه (التصريف الملوكي) بقوله: "التصريف: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها ... وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريف هو ما أريناك من التَّلعُّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك. فإذا قد ثبت ما قدمناه فليُعلَم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، وبدل، وحذف، وتغيير حركة أو سكون، وإدغام"[7]. وهذا التعريف التفصيلي السابق لابن جني لعلم الصرف اختصره في كتابه (المنصف) بقوله: "أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها في وجوه شتَّى"[8] ، وقيَّده ابن عقيل (769هـ) بحدود وموانع في تعريفه: "علم يُبحَث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها"[9]، ويُفهم من مراده بالأفعال: الأفعال المتصرفة، لا مطلق الأفعال التي تتضمن الأفعال الجامدة.

والتعريفات السابقة تكشف الحدود والقيود في هذا الحقل اللغوي، والتفريعات والتشعبات في هذا المستوى اللساني الذي ينظر إلى التغيير في بنية الكلمة أصلًا لهذا المستوى، سواء أكان هذا التغيير بزيادة أم

(4) E.g., Spruit et al,. 2009, pp. 1625-1629; Costa-Jussá & Farrús, 2014, pp. 1-3.
(5) E.g., Versteegh, 2001, p.481; Ryding, 2014, p.9; Ataboyev & Turgunova, 2022, pp. 319-321.
(6) E.g., Kerswill, 1987, pp.25-27; Puglielli & Frascarelli, 2011, pp.1-7.
(7) ابن جني، 2001، ص42-44.
(8) ابن جني، 1954، ص1.
(9) ابن عقيل، 1995، ج2، ص485.

بنقصان في بناء الكلمات، ولا يقف عند التصريفات والاشتقاقات بالبناء الهيكلي البنيوي، بل يتجاوز ذلك بكشف معاني أوزان الاشتقاقات المستحدثة والإيحاءات الدلالية لها. فالتغيير في بنية الكلمة قد يكون لعلة لفظية كما يشيع في الإعلال والإبدال؛ حتى تتلاءم الأصوات المتجاورة مع النسيج المقطعي لتحقيق الانسجام بالمماثلة أو المخالفة، وقد يكون لغرض خطابي، كالتغيير من صيغة المفرد إلى المثنى، ومن صيغة المثنى إلى الجمع، وتغيير الاسم بتصغيره أو النسب إليه[10]. وإذا كان القدماء قد أدركوا أهمية المستوى الصرفي وصعوبة مسلكه وعويص مسائله ودقيق مساره وما "يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة"[11]، فإنهم تنبهوا إلى أن هذا المستوى يتحتم أن يُدرَس قبل المستوى النحوي، بنصهم: "قد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة"[12]. فالمقارنة المعقودة بين المستويين تكشف أن الأول مختص بتغييرات أحوال الكلمة المفردة قبل تركيبها في الجملة، والآخر مختص بالتغييرات في أواخر الكلمة المعربة في تركيبها الإسنادي حسب العوامل الداخلة عليها؛ لذلك كان للمستوى الصرفي موطئ قدم سبق قبل الانتقال إلى اللاحق في المستوى النحوي التركيبي.

وقد كانت بصمة الشيخ القاضي -رحمه الله- في المسائل الصرفية جلية في موضوعات متعددة، ومناقشات مختلفة، وأجوبة متنوعة في مسائل الميزان الصرفي بين وزن بنية الكلمة لبيان الأصل من المزيد، وضبط صيغة الكلمة في فائها وعينها ولامها، وفي تصريف الأفعال حسب تقسيمها الزمني بين تام التصرف وناقص التصرف، وفي التمييز بين صيغ الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله، والفعل المتعدي الذي يتجاوز إلى مفعول به، وفي معاني صيغ الأفعال المتولدة عن زيادة في أصل الفعل، كالصيرورة والتكثير والمشاركة والمطاوعة، وفي باب الاشتقاق بالتفصيل عن صيغ مصادر الفعل الثلاثي والتفريق بين المصدر واسم المصدر، وفي باب الأسماء بتذكيرها وتأنيثها، وصحيحها ومعتلها، وإفرادها وتثنيتها وجمعها، كما تبدو في الإحصائية الآتية:

المباحث الصرفية	العدد
الوميض	5
حجاب المرأة	3
أحكام الأضحية	4
شرح تائية الألبيري	9
النفائس	30
المجموع	51

ففي مسائل الميزان الصرفي ذكر الشيخ القاضي -رحمه الله- وزن كلمة (سَيِّد) بأن "أصلها (سيْود) على وزن (فَيْعِل)، فاجتمعت الياء والواو، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأُدغمت فيها[13]. ويبدو أن الشيخ القاضي اكتفى مختصِرًا بذكر مذهب واحد من المذاهب المختلفة في وزن هذه الصفة المشبَّهة، المعتلة في عينها من الفعل الثلاثي اللازم، مثل: (سَيِّد) من ساد، و(مَيِّت) من مات، و(بَيِّن) من بان، في حين أن اللغويين القدماء بينوا أن وزن هذه الكلمة المعتلة العين وما جرى مجراها مختلف على أربعة مذاهب؛ أولها: مذهب جمهور البصريين، الذي نظر إلى ظاهر بنائها، فهي على وزن (فَيْعِل) بكسر العين اعتمادًا على التماسك

(10) عتيق، 1979، ص7.
(11) ابن جني، 1954، ص2.
(12) ابن جني، 1954، ص4.
(13) اللويهي، 2014، ج3، ص85.

بالبارز من بنية الكلمة السطحية "لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن"[14]، وثانيها: مذهب جمهور الكوفيين، الذي نظر إلى أصل بنائها، فهي على وزن (فَعِيل) اعتمادًا على البنية العميقة للكلمة (سَوِيد) -في رأيهم- ثم "قُدِّمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة"[15]، وثالثها: مذهب الفرَّاء الذي نظر إلى أصلها (سَوْيِد) على وزن (فَعْيِل) ثم أُعِلت الواو وقُلبت ياء وأُدغمت في الياء الأخرى اعتمادًا -في رأيه- "إنما صار هذا الإعلال قياسًا في الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها عمله"[16]، ورابعها: مذهب جمهور البغداديين الذين نظروا أن أصل الوزن على (فَيْعَل) بفتح العين، نحو: صَيْقَم وصَيْرَف، ثم نُقل إلى (فَيْعِل) بكسر العين في الصحيح حتى يُحمَل عليه المعتل[17].

ويظهر أن بعض المذاهب يكتنفها الضعف والتكلف من حيث التعلق بالبنية العميقة للكلمة، ثم التقديم والتأخير، ثم تغييرها بالإعلال بمراحل تبتعد عنها الكلمة في بنيتها اللفظية الظاهرة، ومن حيث مساواة الصحيح بالمعتل، وحمل أحدهما على الآخر، وهو ما يَصعُب مماثلته في البنية الصرفية؛ لأن الصحيح نوع مغاير عن المعتل الذي يقع فيه من التغيير ما لا يقع في الصحيح حتى تنسجم بنية الكلمة في نطقها طلبًا للخفة اللفظية، فلا ضير أن يختص بناء للمعتل ما لا يقع فيه الصحيح، كاختصاص جمع (فاعل) المنقوص، مثل: (قاضٍ، غازٍ، هادٍ) على (فُعَلَة) كقُضاة وغُزاة وهُداة؛ لأن ألفه ليست زائدة، بل منقلبة، والأصل قُضَيَة وغُزَوَة وهُدَيَة، فتحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما، فقُلبت ألفًا[18]؛ لذلك كان رأي جمهور البصريين -الذي اقتصر عليه الشيخ القاضي- هو الأقرب إلى الصواب؛ لتوافقه مع ضوابط الإعلال في العربية، ولموافقته للظاهر البارز في بنية الكلمة السطحية.

وحَظِي ضبط الصيغة الصرفية بعناية فائقة في مؤلفات الشيخ القاضي -رحمه الله- لا سيما الألفاظ المستعملة بين المعاصرين، فتُقَيِّد الصيغةُ قوالبَ هذه الكلمات، وتُلزِم المتحدثَ بالعربية مراعاة الطبيعة الاشتقاقية الصرفية، وتُصاغ بنية الكلمات على أساسها مستجيبة للمواد اللغوية المولَّدة، والمصطلحات العلمية المستحدثة. فالصيغة قالب لهيئة الكلمة بـ "عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيَّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كُلٌّ في موضعه"[19]، أو كما يعرفها أبو البقاء الكَفَويُّ (1094هـ) "الهيئة العارضة للَّفظ باعتبار الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها"[20]. فكلمة (فعالية) في جملة "أقيم في نادي الرستاق فعالية ثقافية" ضبطها الشيخ القاضي بقوله: "بفتح الفاء وتخفيف العين والياء (فَعَالِيَة)"[21]، واستند الشيخ القاضي على هذا الضبط إلى سيبويه في كتابه[22]، والعُكْبَرِي (616هـ) في (إملاء ما مَنَّ به الرحمن)[23]، وابن منظور (711 هـ) في (لسان العرب)[24] ثم نقل الشيخ القاضي نص الزَّبِيدي في تاج العروس في مادة (صلح) بقوله: "صلاحِيَة الشيء مخفَّف كطواعِيَة: مصدر صَلَح، وليس في كلامهم فعَّالية مشدَّدةً"[25]، وبذلك عقَّبَ الشيخ القاضي على منقولات النصوص السابقة بقوله: "والفعل: فعل

(14) أبو البركات الأنباري، 2003، المسألة رقم 118، ج 2، ص 56.
(15) أبو البركات الأنباري، 2003، المسألة رقم 118، ج 2، ص 56.
(16) الأستراباذي، 1975، ج3، ص54.
(17) ابن يعيش، 2001، ج5، ص 471.
(18) ابن عقيل، 1995، ج2، ص422.
(19) الأستراباذي، 1975، ج1، ص2.
(20) الكفوي، 1998، ص 560.
(21) اللويهي، 2011، ج1، ص 95.
(22) انظر: سيبويه، 1991، ج4، ص 255.
(23) انظر: العكبري، 1979، ج2، ص 290.
(24) انظر: ابن منظور، 1994، باب الهمزة فصل السين، ج1، ص 95.
(25) انظر: الزبيدي، 2001، مادة (صلح)، ج6، ص 550.

مصدره فعل وفعال، وبناء على ما سبق ذكره فإنه يظهر أن فعاليَة مصدر أو اسم مصدر"[26]. ونضيف لما ذكره الشيخ القاضي أن لفظ (فعالية) لا يمكن أن تكون اسم مصدر، فهي مصدر بتخفيف الياء المشددة، ويمكن أن نفهم من كلام الزَّبِيدِي "ليس في كلامهم" أي: لم يُسمع عنهم زيادة علامة المصدر الصناعي على المصدر الأصلي، لكنه سُمِع مخفَّفًا، كطواعية وصلاحية، بَيْدَ أن تشديد الياء للمصدر الصناعي سائغ عند المحْدَثين في الدراسات الصرفية؛ لشيوع ذلك في العربية المعاصرة استنادًا لشواهد في العربية التراثية لألفاظ أخرى غير التي ذكرها سيبويه وابن منظور والزَّبيدي.

وفي سياق الحديث عن كيفية غسل الميت[27]، استشهد الشيخ القاضي بالحديث النبوي الشريف الذي أخرجه الإمام الربيع: "أبو عبيدة، قال: بلغنا عن محمد بن سيرين قال: قالت أم عطية الأنصارية: دخل علينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حين تُوُفِّيَتْ ابنته، فقال: "اغْسِلْنَهَا ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثر من ذلك -إن رَأَيْتُنَّ ذلك- بماء وَسِدْرٍ، واجْعَلْنَ في الآخرة (الأخيرة) كافُورًا -أو شيئًا من كافور- فإذا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِي» فلما فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فأعطانا حَقْوَهُ، وقال: "أَشْعِرْنَهَا إياه". قال الربيع: الحَقْو: الإزار، وقوله: أشعِرْنها إياه، أي: تَقِينَها إياه"[28]. ثم نقل الشيخ القاضي شرح الإمام نور الدين السالمي في ضبط بنية الكلمة وعلاقته بالمعنى الدلالي بقوله: "(تَقِينَها إياه) بفوقية مفتوحة، فقاف مكسورة، فتحتية ساكنة، بعدها نون النسوة، وهو فعل مضارع من وقاه يقيه، مجزوم بلام الأمر المحذوفة؛ لأنه تفسير للأمر بالشعار، والمعنى: اجعلنه لها وِقاء، والوِقاء مثل كِتاب: كل ما وقيت به شيئًا"[29]، وقد أجاد الشيخ القاضي بنقله ضبط الصيغ عن الإمام نور الدين السالمي (1332هـ) لالتزامه بالدقة في ضبط ألفاظ كثيرة في مؤلفاته وشروحه، وما تخضع له من قواعد صرفية في الإعلال والإبدال.

وفي تصريف الأفعال نَبَّه الشيخ القاضي إلى كيفية التفريق بين تصريف فعل (لها) الواوي، والفعل (لهى) اليائي في معرض تعليقه على بيت من أبيات قصيدة أبي إسحاق الألبيري (460 هـ) في قوله[30]:

وَلا تَحْفِلْ بِمالِكَ وَالْهَ عَنهُ فلَيسَ المالُ إِلَّا مَا عَلِمتا

ففعل الأمر (اِلْهَ) في تعليق الشيخ القاضي "تصريفها يكون على النحو التالي: لَهِيَ يَلْهى الْهَ، ومصدره لَهًا، ولَهِيَ عن الشيء ومنه لَهِيًّا ولُهْيَانًا، أي: سلا عنه وترك ذكره، وفي الأثر: إِذَا اسْتَأثر الله تعالى بشيء فَالْهَ عَنهُ، ويُقال: لَهِيَ عنه وبه، أي: كرهه. على خلاف (لَهَا) الذي تصريفه: لَهَا يَلْهو الْهُ، فـ "لها بالشيء" يلهو لهوًا، أي: لعب به وأُوله به، ولهت المرأة إلى حديث صاحبها لَهوًا ولُهُوًّا، أي: أنِسَت به وأعجبها، ويقال: لَهَا عن الشيء لَهْيًا ولَهيَانًا، أي: سلا عنه وترك ذكره"[31]. وتفصيل كلام الشيخ القاضي لتصريف هذين الفعلين أن الأول منهما (لَهِي، يَلْهَى، لهيًّا) ناقص يائي يُسند إلى تاء الفاعل بقولك: (لَهِيتُ) كما تقول: (رَضِيتُ)، والآخر (لَهَا، يلهو، لهوًا) ناقص واوي يُسند إلى تاء الفاعل بقولك: (لهوتُ) كما تقول: (دعوتُ)؛ فالأول يتعدى في الغالب بحرف الجر (عن) كقولك: (لَهِيت عن العمل)، والآخر يتعدى في الغالب بحرف الجر الباء، كقولك: (لهوت بالعمل)، ولا يُمنع أن يتعديا كلاهما بالباء، من باب التناوب بين حروف الجر، وبهذا ينكشف الفرق المعجمي أن (اللُّهيَّ) بمعنى النفور والترك، وأن (اللهو) بمعنى الاشتغال والإعجاب، وهو الذي قصده ابن فارس (395هـ) في (معجم مقاييس اللغة) بقوله: "اللام والهاء والحرف المعتل أصلان صحيحان: أحدهما: يدل

(26) اللويهي، 2011، ج1، ص95.
(27) اللويهي، 2018، ص 24.
(28) انظر: مسند الإمام الربيع بن حبيب، 2013، الحديث رقم 482، ص 209.
(29) انظر: السالمي، 2004، ج2، ص 457.
(30) انظر: ديوان الألبيري، 1991، ص 27.
(31) اللويهي، 2015، ص 79.

على شغل عن شيء بشيء ، والآخر: على نبذ شيء من اليد"[32]، وبذلك يَفرُق اللُّهيّ عن اللهو في البنية الصرفية، وفي التعدي بحروف الجر، وفي الدلالة المعجمية.

وفي تصريف الفعل الماضي من فعل الأمر (ذَرْ) أجاب الشيخ القاضي: "ماضيه الفعل (وَذَرَ)، وهذا لا يُستعمل له ماض إلا قليلًا استغناء عنه بـ (ترك)، بل يُستعمل منه المضارع، نحو: ﴿ويذرهم﴾. ومن مجيء الماضي قوله عليه السلام: "ذروا الحبشة ما وَذَرَتكم"، ومثله: دَعْ، ويَدَع، ولا يقال: (وَدَعَ) إلا نادرًا"[33].

وحين نتتبع هذا الحديث نجده في طائفة من كتب الصحاح ورد بلفظ (اتركوا) أو (دعوا) كما أخرجه أحمد في مسنده[34]، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[35]، والحاكم في المستدرك[36]، من طريق عبد الله بن عمرو عن النبي -صلَّى الله عليه وسلم- قال: "اتركوا الحبشةَ ما تركوكم؛ فإنه لا يستخرِجُ كَنزَ الكعبةِ إلَّا ذو السُّوَيْقَتَينِ من الحبشة"، وفي سنن أبي داود عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "دعوا الحبشة ما وَدَعوكم، واتركوا التُّرك ما تركوكم"[37]، لكنَّ طائفة من اللغويين يستشهدون بهذا الحديث بلفظ (ذروا) كما جاء عند أبي حيان الأندلسي (745هـ) في تفسيره البحر المحيط[38]، وفي شرح الإمام الفارضي (981هـ) على ألفية ابن مالك في باب التعجب[39]، بل إن بعض اللغويين صرح بما هو أبعد من ذلك، بأن الفعلين (يذر) و (يدع) "فعلان مضارعان أمات العرب ماضيهما، فلم يأت منهما إلا المضارع والأمر"[40]. والواقع بخلاف ذلك، فالشواهد اللغوية في روايات الحديث السابق ذكرت الفعل الماضي (وذر)، ووردت صيغة الفعل الماضي من (ودع) في شاهد شعري استدل به صدر الدين البصري (659 هـ) في حماسته [41]، وابن منظور (711 هـ) في معجمه [42]، والبغدادي (1093 هـ) في خزانته [43]، بقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْري عَنْ أَمِيري مَا الّـــذِي غَالَه فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ
لا يَكُنْ بَرْقُكَ بَرْقًا خُلَّبًا إِنَّ خَيْرَ البَرْقِ مَا الغَيْثُ مَعَه

والشاهد قوله: (وَدَعَ)؛ حيث استُعمل ماضيًا للفعل (يدع)، وبذلك يتبين دقة كلام الشيخ القاضي في إجابته: "وهذا لا يُستعمل له ماض إلا قليلًا"[44] تجنبًا للتعميم بالاستقراء الناقص من نفي استعمال الماضي البتة من هذه الأفعال.

واعتمد الشيخ القاضي على قاعدة تميز الفعل اللازم من الفعل المتعدي في المضعَّف الثلاثي في تفصيله عن الفعل (عَضَّ، يعَضُّ، عَضَّ) بالقول: "في مُضعف الثلاثي قاعدة تميز الفعل اللازم فيه من المتعدّي، ذلك أن الفعل اللازم يكون غالبًا في مُضعف الثلاثي مكسور عين الفعل المضارع، ومثال ذلك: (رَقَّ - يَرِقُّ)، (حَنَّ

(32) ابن فارس، 1979، باب اللام والهاء وما يثلثهما، ج5، ص 213.
(33) اللويهي، 2012، ج2، ص61.
(34) ابن حنبل، 2001، رقم الحديث (23155)، ج38، ص226.
(35) ابن أبي عاصم، 1991، رقم الحديث (2912)، ج5، ص345.
(36) الحاكم، 1990، رقم الحديث (8396)، ج4، ص500.
(37) أبو داود، رقم الحديث (4302)، ج6، ص358.
(38) أبو حيان الأندلسي، 1993، ج5، ص 431.
(39) الفارضي، 2018، ج3، ص 103.
(40) الدرويش، 1999، ج4- ص582.
(41) صدر الدين البصري، 1983، ج2، ص 10.
(42) ابن منظور، 1994، باب العين فصل الواو، ج8، ص 384.
(43) البغدادي، 1997، ج5، ص150.
(44) اللويهي، 2012، ج2، ص61.

- يَحِنُّ). أما المتعدي في مضعف الثلاثي يكون غالبًا مضموم عين الفعل المضارع، ومثال ذلك: (شَدَّ - يَشُدُّ)، (دَقَّ - يَدُقُّ)، وهذه القاعدة تنطبق على مضعف الثلاثي إذا كان الفعل الماضي منه على تصريف: (فَعَلَ) فقط، وعليه فإن الفعل (عَضَّ) لا تسري عليه"[45]. وكلام الشيخ فيما أطلق عليه (قاعدة) التي توضع لحركة عين المضارع من الثلاثي وللتعدي واللزوم منه، ليست مطردة لكنها غالبة؛ لذلك يلجأ إليها في المشهور حين لا يرد سماع في الفعل، باستثناء القليل منها، كالماضي الثلاثي مضموم العين، الذي تضم عينه أيضًا في المضارع، كـ (شَرُفَ – يَشرُف) ويكون لازمًا، فهذه القاعدة مطَّردة في هذا الصنف من الأفعال، أما ما سبق فهي كما وصفها الشيخ القاضي (يكون غالبًا)، ويمكن أن نَصِفَها بأنها علامة على طريق التمييز لا قاعدة محكَمة.

وكان لمعاني الأفعال مساحة شاسعة في إجابات الشيخ القاضي، لا سيما المستفادة من مؤلفات الدكتور فاضل صالح السامرائي، كالتفريق بين معنى الفعل (اسْطاعوا) المجردة من التاء، والفعل (استطاعوا) المزيدة بالتاء [46]، والتفريق بين الفعل (أوصى) المزيد بالهمزة، والفعل (وصَّى) المزيد بالتضعيف [47]. وفي شرح تائية الألبيري وإعرابها، فصَّل الشيخ القاضي في معاني الفعل (تَفَتَّى) بقوله: "هذا الفعل مزيد، ووزنه (تَفعَّل)، فالزيادة فيه التاء والتضعيف، وقد كان أصله الثلاثي (فَتي، يَفْتَى)، فلما جاءت الزيادة فيه أضافت إليه معنى التكلف في تحصيل المطلوب شيئًا بعد شيء، كـ (تجرَّع) و(تعلَّم) و(تحلَّم)، أي: كلَّف نفسه في تحصيل الحِلم، وتشجَّع، أي: تكلف الشجاعة، وتسخَّى، أي: تكلَّف السخاء، ومنه هذا الفعل (تَفَتَّى) أي: تكلَّف الفتوة، بمعنى: أنه كلف على نفسه كي يصير كما الفتية"[48]، ثم بعد هذا التفصيل في الفعل السابق أتبع الشيخ القاضي معاني خمسة للوزن (تَفعَّل)، وهي: المطاوعة، والاتخاذ، والتكلف، والتجنب، والتدريج[49]. وذلك يدل على أن لهذه الصيغة دلالات متعددة، لكن أكثرها ورودًا على دلالة التكلف بحمل النفس على أمر فيه مشقة وعسر وتجشُّم، قد يصل إلى التصنع الزائد على اللزوم، وهو ما أشار إليه سيبويه في هذا المعنى بقوله: "وإذا أراد الرجل أن يُدخِل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله؛ فإنك تقول: تَفعَّل، وذلك: تشجّع، وتبصّر، وتحلّم، وتَجلّد، وتمرَّأ، وتقديرها تمرَّع، أي: صار ذا مروءة"[50]. ويُفهم من هذا السياق أن الأفعال التي جاءت على هذه الصيغة وجُعلت أمثلة لمعاني الاتخاذ والتجنب والتدريج لها مشرب مشتمل على معنى التكلف، لا سيما المتضمنة الإكراه على الفعل بمعاندة النفس ودفعها إليها دفعًا مرغمًا.

وفي صيغ مصادر الأفعال الثلاثية سرد الشيخ القاضي اثني عشر وزنًا لما اصطُلِح عليه بـ (المصادر القياسية)، وقبل ذلك قسَّمها إلى صنفين؛ الأول منهما: "المصادر الثلاثية -المأخوذة من الفعل الثلاثي- أكثرها سماعيَّة تُعرف بالسماع والرجوع إلى معاجم اللغة"[51]، والصنف الآخر: "المصادر التي لم تُسمَع عن العرب فقد وُضع لها قواعد وضوابط تطبَّق على نظائرها، والتي اتفق عليها الصرفيون وأصبحت قواعد عامة متَّبعة وعُرفت بالمصادر القياسية"[52]، وهي في أصلها مسألة خلافية بين اللغويين القدماء بين رأي يرى أن مصادر الأفعال الثلاثية المجردة كلها سماعية لا دخل للقياس فيها، كما يصفها ابن يعيش (643 هـ) بقوله: "لما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة، تُحفظ حفظًا، ولا يقاس عليها"[53]، ورأي آخر بتقسيمها بين سماعية وقياسية بعد أن بذلوا وسعهم في حصرها وضبطها، لا سيما القياس في الأوزان حسب الدلالات، واشترطوا

(45) اللويهي، 2015، ص 73.
(46) اللويهي، 2011، ج1، ص77.
(47) اللويهي، 2011، ج1، ص78.
(48) اللويهي، 2015، ص 146.
(49) اللويهي، 2015، ص 147.
(50) سيبويه، 1991، ج4، ص 77.
(51) اللويهي، 2014، ج3، ص30.
(52) اللويهي، 2014، ج3، ص30.
(53) ابن يعيش، 2001، ج6، ص43.

القياس مع عدم وجود السماع فقط، كما نبَّه على ذلك الأُشموني (929 هـ) في شرحه بقوله: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يُعلَم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع"[54]. فهي أوزان في العموم لا يكاد يحكمها قياس، ولا تطَّرد على قاعدة ثابتة، بَيْدَ أن عددًا من الأبنية في هذه الأوزان شاعت لدلالات معينة من الأفعال تحتمل القياس عليها ما لم يُسمَع لها مصدر يخالفها من كلام العرب في عصر الاحتجاج.

وفي باب الأسماء المتمكنة المعربة التي يمكن تثنيتها وجمعها والنسب إليها وتصغيرها، أشار الشيخ القاضي في الصحيح والمعتل من الأسماء إلى قاعدة في جمع الاسم المقصور والاسم المنقوص جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، بقوله: "إذا أردت جمع الاسم المقصور جمع المذكر السالم فإنك تحذف ألفه، وتبقى الفتحة بعد حذف الألف للدلالة عليها، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المقصور ثلاثيًّا أو فوق الثلاثي ... أما جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم، فإنك تحذف ياءه وتضم ما قبلها إن كان بالواو والنون، وتبقى الكسرة إن جُمع بالياء والنون"[55]، وكان الأولى في هذه القاعدة أن يتقدم الاسم المنقوص على الاسم المقصور كما جاء في ترتيب الأبواب الصرفية في المؤلَّفات اللغوية لقرابة الاسم المنقوص إلى الاسم الصحيح أكثر من الاسم المقصور[56]. واكتفى الشيخ القاضي بمنهجه الموجز التعليمي برأي البصريين في هذه المسألة بالتفريق بين طريقة جمع الاسم المنقوص عن الاسم المقصور، بَيْدَ أن رأي الكوفيين مختلف في ذلك بجواز إجراء جمع الاسم المقصور جمع المذكر السالم مثل الاسم المنقوص من غير تمييز بينهما بالحركات، فيضمون ما قبل الواو في حالة الرفع، ويكسرون ما قبل الياء في حالة النصب والجر، سواء أكان اسمًا منقوصًا أم اسمًا مقصورًا[57]. ولم تَخْلُ مؤلَّفات الشيخ القاضي من الحديث عن مسائل الإفراد والتثنية والجمع في تصريف الأسماء، كتثنية الاسم الممدود بالنظر إلى همزته في آخره: أصلية أم منقلبة أم مزيدة[58]، وتعدُّد الجموع للمفرد الواحد[59] باختلاف لغات العرب صياغة أو باختلاف الدلالات بين القلة والكثرة.

ومجمل القول في المنظور الإحصائي لمناقشة المسائل الصرفية والتعقيب عليها والتعليق على قضاياها في مؤلفات الشيخ القاضي تظهر في النِّسَب المئوية التالية:

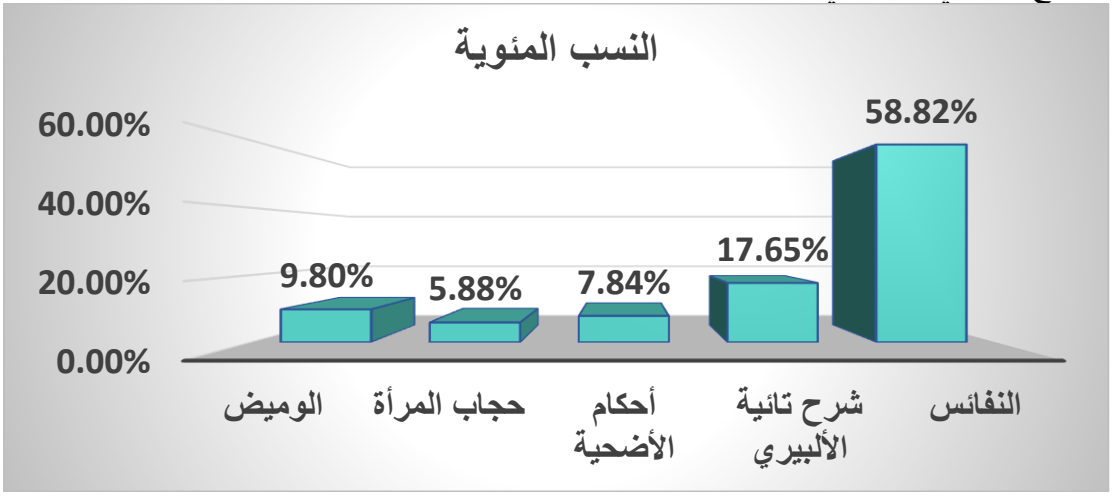

(54) الأشموني، 1998، ج2، ص232.
(55) اللويهي، 2011، ج1، ص94.
(56) انظر: الأستراباذي، 1975، ج2، ص303-324؛ الحملاوي، 2000، ص 79.
(57) انظر: السيوطي، 1998، ج1، ص 153.
(58) اللويهي، 2012، ج1، ص177.
(59) اللويهي، 2014، ج3، ص15.

وهي في مجملها كشفت تطبيقات قوانين اللغة في المستوى الصرفي في صياغة الكلمة وأحوال أبنيتها بين الأفعال المشتقة والأسماء المتمكنة، وتحديد جذور الكلمة بين أصواتها الأصلية التي تَثبُت في تصريفها، والزائدة التي تضيف معانيَ مستحدَثة، وقبل ذلك كله ضبط بنية الكلمة لا سيما حركة فائها وعينها لسلامة النطق الصحيح بمعيار الميزان الصرفي، وبتلك المعرفة في أحوال بنية الكلمة في قواعد الصرف يتمكن الباحث اللساني من تمييز الكلمة العربية عن غيرها بناء على قوالب الكلمات والصيغ العربية.

وإذا كانت تلك المسائل السابقة محور النقاش والتحليل في الفقرات السابقة، وتتبع الآراء ووجهات النظر، فإن منهجية الشيخ القاضي في عرض هذه المسائل الصرفية في مؤلفاته يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الحرص على ضبط اللغة في بنية الكلمة الصرفية بأسلوب سهل يسيرٍ مراعاةً للجالسين في حلقات الشيخ القاضي على اختلاف مستوياتهم العلمية وإفهامهم بما يقرّب في أذهانهم أحوال الأبنية، لا سيما المسائل الصرفية التي لا تتطلب الاستطراد، ولا يشيع فيها الخلاف بين اللغويين.
- مناقشة المسائل الصرفية في بنية الكلمات المتداولة في محيط البيئة التي يستعملها أهل البلدة من كلمات معجمية تراثية أو ألفاظ مستحدَثة تستدعي الدقة في الضبط الفصيح تجنبًا للنطق الدارج العامي الذي لا يلتزم بقوانين صياغة الكلمة العربية.
- عرض الموضوعات الصرفية في المؤلَّفات الفقهية واللغوية للشيخ القاضي لم يكن متسلسلًا تسلسل الأبواب الصرفية في المؤلَّفات التراثية ولا استقصاء لجميع المباحث في هذه الأبواب؛ وذلك راجع إلى واقع الجلسات مع الشيخ القاضي حسب المسائل المطروحة، وليس التتبع الموضوعي لكل الجزئيات.
- اتجاه الشيخ القاضي للأخذ بآراء جمهور البصريين في المسائل الخلافية الصرفية، كمسائل في الميزان الصرفي، والتفريق بين جمع الاسم المنقوص والاسم المقصور، بل لم يكن الشيخ القاضي يذكر في الغالب آراء الكوفيين في المسألة ولا آراء المذاهب اللغوية الأخرى.
- اعتماد الشيخ القاضي على مؤلَّفات المعاصرين في إجابة مجموعة من المسائل الصرفية، لا سيما مؤلفات الدكتور فاضل صالح السامرائي، وفي بعض المسائل لا ينسب النصوص إلى مؤلفيها بناء على طريقة الكتب المدرسية الحديثة التي تشغل المتعلم المبتدئ بالنص أكثر من المؤلف، بخلاف منهج الدراسات الأكاديمية المعاصرة التي تُلزِم ذِكر المصادر والمراجع.

تلك هي أهم النتائج في تحليل المستوى الصرفي في مؤلفات الشيخ القاضي، الذي برزت فيه تفصيلات وتفريعات لمسائل صرفية في مقابل إيجاز واختصار في مسائل أخرى حسب مقتضى الحال؛ لربط بنية النص بعناصر الموقف التواصلي؛ مراعاة للسائل وطبيعة السؤال في بنية الكلمة وما يتعلق بها من تغييرات.

المبحث الرابع: المستوى النحوي:

يمثِّل المستوى النحوي القلب النابض لمستويات التحليل اللساني، وجهاز عصبها الرئيس؛ فأصوات هجاء اللغة المتمايزة في المخارج والصفات تآلفت بينها، فكوَّنت أبنية في هيئة وحدات معجمية لها دلالتها المنفردة، غير أن اللغة لا تتوقف على صياغة المفردات وفق قوانين الصرف وقوالبه، بل تتجاوز ذلك إلى أن تتراصف فيها الكلمات، وتنسجم فيها العبارات في سلاسل لفظية مشكِّلة جملًا بدعامتين أساسيتين من (المسند) و(المسند إليه) منطوية على دلالات تركيبية؛ فكينونة "الألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلَّف ضربًا خاصًّا من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[(60)]. فدلالة المفردات ومفهومها تبرز في التعبيرات والتراكيب في جمل مكتملة الأركان حتى تنسجم في أنساق تظهر معانيها ومقاصدها، وكل ذلك لا يحدث إلا من خلال التركيب المرتب في نظم الكلام، كما بيَّنه عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في قوله: "ينبغي أن يُنظر إلى

(60) الجرجاني، 1991، ص4.

الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارًا وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"[61]. فتراكيب الجمل في النظام النحوي تحتوي على نسيج من العلاقات المعنوية ذات ترتيب مقيَّد بقواعد اللغة لتحديد العلاقة الوظيفية بعلامات الإعراب التي تربط بين المفردات داخل التركيب في وعاء السياق اللغوي الذي يحدد المعنى المراد في النص، بتبيين المجملات، وترجيح المحتملات.

وتُعَدُّ المسائل النحوية بشقيها -التطبيقية في إعراب المفردات والعبارات والجمل، والتنظيرية في التعريفات والأقسام، والتفريق بين الأشباه والنظائر- من أكثر المسائل مناقشة واستفسارًا واستقصاء في مؤلفات الشيخ القاضي رحمه الله؛ ففي الشق التطبيقي لا تكاد تخلو جلسة من جلسات الشيخ القاضي من إعراب آية من آي القرآن الكريم، أو بيت من الأبيات الشعرية، أو عبارة متداولة في ألسن الناس أو في أقلام الكُتاب، لا سيما الألفاظ التي تُشْكِل على دارسي العربية في حكمها الإعرابي؛ مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة أم مجزومة، من النصوص الفصيحة التي ظاهرها مخالف للقواعد النحوية، ويُضاف إلى ذلك النصوص المولَّدة في الألغاز النحوية والأحاجي والمُعَمَّيات التي تهدف إلى اختبار المتعلمين على تمرين ذهني في ضبط قواعد العربية؛ لوظيفتها المستهدَفة في تنمية الملكة اللغوية بالقدرات العقلية، والتحفيز في حل الألغاز؛ لما فيها من الغرابة والطرافة.

أما الشق التنظيري فقد فصَّل الشيخ القاضي في مسائل نحوية تعليقًا على استفسارات الحاضرين لجلساته العلمية، ولكن الوقت القصير في جلسات الشيخ المسائية لم يكن فيه متسع للإجابة عنها، فآثر الشيخ القاضي التعقيب لاحقًا بالجواب الكتابي لتلك المسائل التي يبدو أنها تتطلب في بعضها الإسهاب والإطالة؛ حتى يضبط الطلاب والدارسون التفريق بين فصولها وأبوابها، فكانت هنالك إجابات موسعة لموضوع اسم العَلَم وأقسامه وأحكامه في باب المعرب والمبني، وحديث مختصر في مسائل خبر المبتدأ في حالة من حالات القضايا الخلافية، وموضع تفصيلي للنواسخ الحرفية في أحكام كسر همزة (إنَّ) وفتحها، واستقصاء مسهَب في أحكام (الحال) وأقسامه وأنواعه، وتوضيح فاصل بين عطف البيان والبدل، بأعداد مختلفة في مؤلفات الشيخ القاضي، كما هي في الجدول الآتي:

المباحث النحوية	العدد
الوميض	3
حجاب المرأة	5
أحكام الأضحية	5
شرح تائية الألبيري	70
النفائس	530
المجموع	613

فقد نظر الشيخ القاضي إلى اسم العَلَم بتعريف "ما وُضِع لمسمًّى معيَّن دون احتياج إلى قرينة خارجة عن ذات لفظه"[62]، بتعريف مستنبط من استدلال الشيخ القاضي بقول ابن مالك (672 هـ): "اسم يعين المسمَّى مطلقا"[63]، وبمفردات مستفادة من تعريف شرح ابن الناظم (686هـ) على ألفية ابن مالك[64]، فهو لا يحتاج

(61) الجرجاني، 1992، ج1، ص144.
(62) اللويهي، 2011، ج1، ص37.
(63) ابن مالك، 1990، باب العلم، ص14.
(64) ابن الناظم، 2000، ص47.

في منظور الشيخ القاضي في دلالات اسم العلم "إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها، بل تعتمد على نفسها في إبراز تلك الدلالة"[65]؛ لما ينماز عن غيره من المعارف بتعيين مسماه بوضعه من غير قرينة مقيدة، بخلاف غيره من المعارف التي تستلزم تعيين مسماها بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة حسب السياق. ثم أضاف الشيخ اعتبارات أربعة ينقسم بها اسم العلم، بقوله: "فينقسم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى (علم شخص) وإلى (علم جنس)، وينقسم باعتبار لفظه إلى (علم مفرد) وإلى (علم مركب) وإلى (علم بالغَلَبة)، وينقسم أيضًا باعتبار أصالته في العَلَمية وعدم أصالته إلى (مرتجَل)، و(منقول)، وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته إلى (اسم)، و(كنية)، و(لقب)، ولكل واحد من هذه الأقسام أحكام خاصة"[66]، وهي اعتبارات اعتمدتها كثير من المؤلفات النحوية[67]، مع بعض الاختلافات الدقيقة عما ذكرها الشيخ القاضي، مثل: ضم (العلم بالغلبة) إلى الاعتبار الأول بتشخص معناه وعدمه على أن يكون أحد فروع عَلَم الشخص أو علم الجنس[68]، ثم هناك تفصيلات أخرى لكل اعتبار من الأقسام المذكورة؛ فعَلَم الشخص قد يكون للعاقل وغير العاقل، وعلم الجنس قد يكون للأجناس المعنوية أو للمحسوسة، والعلم المنقول قد يكون منقولًا عن مصدر، أو عن اسم من الأسماء المشتقة، أو عن فعل مجرد عن فاعله، أو عن جملة فعلية أو اسمية[69]. أما المسألة التي ذكرها الشيخ القاضي "إذا اجتمع الاسم والكنية واللقب في آن واحد فلا يجب الترتيب، فيجوز تقديم الكنية على الاسم وتأخيرها عنه، إلا أن المشهور تقديمها عليهما"[70]، فهي ليست محل اتفاق بين النحاة، في قوله: "فلا يجب الترتيب"؛ فابن مالك يلزم الترتيب بتأخير اللقب بعد الاسم والكنية، بقوله[71]:

وَاسمًا أَتى وكُنْيَةً ولَقَبَا وأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وعلق ابن عقيل (796هـ) في شرحه على البيت بقوله: "وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله: (سواه) الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب"[72] مع إشارته بالاحتمالات الواردة لألفاظ البيت في النسخ الأخرى لألفية ابن مالك، وتعقب بعد ذلك المحقق محيي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل تفصيلًا في إزالة الوهم في مفهوم ابن مالك وخلاف النحاة في هذه المسألة، لا سيما منع تقديم اللقب على الاسم[73]. وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين النحاة في هذه المسألة فإنه يبدو أن الشهرة هي المُعوَّل في التقديم والتأخير بين الاسم واللقب والكنية، وليست المسألة مسألة اختيار فحسب، ولا مسألة إطلاق عام في إلزام نوع في الصدارة على نوع آخر في جميع السياقات، بل العَلَمية في (اسم العلم) قائمة على ما لا يحتاج إلى قرينة خارجة عن لفظه لمسمى معين؛ فقد يكون الاسم مغمورًا فتُعَيِّن الكنية هذا المسمى بشهرتها أكثر من الاسم، كـالصحابي (أبي بكر) و(أبي هريرة) و(أبي ذر)، وقد يكون اللقب أثبت في الشهرة من الاسم والكنية، فيتقدم عليهما، وحسبنا أن القرآن الكريم صدَّر

(65) اللويهي، 2011، ج1، ص11.
(66) اللويهي، 2011، ج1، ص38.
(67) انظر: ابن عقيل، 1995، ج1، ص118؛ ابن هشام، 1994، ج1، ص29؛ الصبان، 1997، ج1، ص186.
(68) انظر: حسن، 1978، ج1، ص286.
(69) انظر: حسن، 1978، ج1، ص292.
(70) اللويهي، 2011، ج1، ص41.
(71) ابن مالك، 1990، باب العلم، ص14.
(72) ابن عقيل، 1995، ج1، ص115.
(73) ابن عقيل، 1995، ج1، ص115 (تعليق المحقق).

اللقب قبل الاسم في (المسيح عيسى ابن مريم) مع اقترانهما معًا، خلافًا لما أوجبه جمهور النحاة من صدارة الاسم قبل اللقب.

وأوجز الشيخ القاضي قضية خلافية في خبر المبتدأ إذا كان اسم الشرط مبتدأ، باقتصاره على ذكر الأقوال الثلاثة بقوله: "إذا جاء اسم الشرط مبتدأ، فالخبر فيه خلاف: قيل: جملة فعل الشرط، وقيل: جملة جواب الشرط، وقيل: هما معًا"[74]، ولم يرجح الشيخ القاضي قولًا من هذه الأقوال الثلاثة، ولم يذكر أوجه الاستدلال بكل قول منها مراعاة لسياق المقام. وبالرجوع إلى أمهات الكتب النحوية التي يستقي منها الشيخ القاضي نجد أن ابن هشام الأنصاري (761هـ) أجمل هذه الأقوال الثلاثة ووجه الاستدلال بها بأسلوب مختصر بقوله: "إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: "من يقُمْ" لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: "كل من الناس يقوم"، أو فعل الجواب؛ لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: "الذي يأتيني فله درهم"، أو مجموعهما؛ لأن قولك: "من يقمْ أقمْ معه" بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقم أقم معه. والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية"[75]. وإذا كان ابن هشام قد رجح القول الأول موافقًا مذهب سيبويه[76]، وتبعه أبو البقاء العكبري (616 هـ) في (إملاء ما منَّ به الرحمن)[77] والسمين الحلبي (756 هـ) في (الدر المصون)[78]؛ باعتبار أن جملة الشرط هي خبر المبتدأ لإبقائها معنى الشرط، والصلة بين جملة الشرط وجملة الجواب صلة تعليق أو صلة تابع بمتبوع، وليست صلة مبتدأ بخبر[79]، فإن الرأي الثاني الذي ذكره الشيخ القاضي باعتبار جملة جواب الشرط هي خبر المبتدأ، كما ذهب إلى ذلك سعيد الأفغاني[80]؛ نظرًا إلى أن المعنى لا تتم فائدته إلا بجملة الجواب، فوظيفة الشرط يجعله متبوعًا بكلام يكمل معناه متمثلًا في جملة الجزاء، وهو ما قصده ابن هشام في نصه السابق بالتعلق. أما الرأي الثالث بالجمع بين جملتي الشرط والجواب وجعلهما خبرًا للمبتدأ اسم الشرط، كما ذهب إليه ابن يعيش (643هـ) في شرح المفصَّل [81]؛ فقد بُني هذا الرأي اعتمادًا على دخول أداة الشرط على جملة الشرط وجملة الجواب، فأصبحتا بدخول أداة الشرط كالجملة الواحدة، وبذلك يكون الخبر تركيبًا مكوَّنًا من جملتين حسب هذا الرأي الأخير. وعلى الرغم من ذكر الشيخ القاضي لأقوال ثلاثة في هذه المسألة، فهناك قول رابع مال إلى أنه في حال كان اسم الشرط مبتدأ فإنه لا خبر له؛ لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، وجملتا الشرط والجواب بعده أغنتا عن الخبر [82]، وهو رأي يتضمن الرأي الثالث، لكن الإشكال فيه أن الخبر مجرد معنى لا لفظ بنصه، وهو ما لا يتوافق مع القواعد النحوية بعُمدتي الجملة الاسمية المبتدأ والخبر. وأيًّا كان الراجح من هذه الأقوال على تعدد مشاربها واختلاف ينابيعها، فإن الشيخ القاضي كان موجزًا في منهجية عرضه لهذه المسألة، بخلاف عرضه لمسائل أخرى يوغل في تفاصيلها ويغوص في أعماقها، ويستنبط ما في حذافيرها.

(74) اللويهي، 2015، ص79.
(75) ابن هشام، 1985، ص608.
(76) انظر: سيبويه، 1991، ج1، ص 68، ص397.
(77) العكبري، ج1، ص129.
(78) السمين الحلبي، 2008، ج3، ص397.
(79) انظر: حسن، 1978 ج4، ص446.
(80) الأفغاني، 1971، ص82.
(81) ابن يعيش، 2001، ج7، ص44.
(82) انظر: الأستراباذي، 1996، ج1، ص 101؛ قباوة، 1989، ص151.

وهذا ما نجده في مسألتين من المسائل المطروحة في مجالس الشيخ القاضي؛ الأولى: كانت في موضوع أحكام كسر همزة (إن) وفتحها [83]، والأخرى: جاءت في موضوع أحكام الحال وأقسامه وأنواعه[84]، ويجمع بين الموضوعين منهجية عرضهما بطريقة تعليمية تفصيلية تتجنب قدر الإمكان مسائل الخلاف، وتشرح الدقائق الجزئية للطالب المبتدئ، وتضرب أمثلة توضيحية لكل التفريعات التي تُبنى على أصل المسألة بعد تقسيمها إلى فروع وفصول. ففي تفاصيل المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنَّ) وفتح همزتها (أنَّ) ذكر الشيخ عدد حالات وجوب كسر الهمزة، وعدد حالات وجوب فتح الهمزة، وعدد حالات جواز الأمرين، وكل حالة مقرونة بأمثلة من القرآن الكريم، أو من كلام العرب قديمًا، أو من الأمثلة المبتدَعة المتداولة على ألسنة المعاصرين؛ لتقريبها إلى الأذهان، وتسهيل تطبيقها والقياس عليها لدى الطالب المتعلم في مراحله الأولى العلمية [85]. وفي تفاصيل موضوع الحال وأقسامه وأنواعه، فإنَّ نهج الشيخ القاضي التعليمي يتضح من المنطلق بتعريف الحال، ثم المطابقة التركيبية بين الحال وصاحبه في الجنس والعدد، والحال من حيث الجمود والاشتقاق، وبيان مرتبة الحال مع صاحبها وعاملها في التقديم والتأخير، ثم أقسام الحال باعتبار المعنى المتضمن إلى مؤكِّدة ومؤسِّسة، وأقسامها باعتبار اللفظ إلى مفرد وجملة وشبه جملة، ثم مواضع واو الحال بين الوجوب والجواز والمنع [86]. فكل تلك التفاصيل في موضوع الحال قد قرنها الشيخ القاضي بالأمثلة من مصادر مختلفة، ولا نلحظ في هذه التفاصيل الحديث عن القضايا الخلافية مع وقوعها بين النحاة وبسطها في مؤلفاتهم، لكن الشيخ القاضي يبدو في هذا العرض أنه ابتغى الأسلوب التعليمي مراعاة للسائل في منطلقه العلمي الأول وقواعده الأساسية قبل الخوض في غمار مسائل الخلاف.

وهذا ما يشيع في المسائل النحوية المبسوطة في الجزء الرابع من كتاب النفائس؛ إذ ترتكز أغلبها على هذه المنهجية في الإيجاز المختصر، ولو كانت تتطلب التفصيل في أعماقها، وتتضمن مسائل خلافية في جوهرها بين النحاة القدماء في التراث العربي، كالجواب على الاستثناء في الآية الكريمة: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[87] بإثبات الشيخ القاضي بأن هذا الاستثناء متصل وليس منقطعًا، تعقيبًا على أحد الباحثين المعاصرين، الذي نفى الترادف في القرآن الكريم بناء على نظرته بأن هذا الاستثناء منقطع، ولا يمكن استثناء العام من السنة؛ بسبب الفرق المعنوي بينهما في رأيه، فكان جواب الشيخ القاضي قصيرا مُعبِّرًا بقليل من الألفاظ عن كثير من المعاني[88]، بخلاف المسائل النحوية التي كان يسهب فيها في الجزء الأول والثاني من كتاب (النفائس) وكتاب (شرح تائية الألبيري) بذكر الأوجه والخلافات معزوة إلى أعلام هذه الآراء من النحاة واللغويين، كمسألة اتصال (عسى) بضمير نصب، مثل: (عساك) فكيف تُعرب (عسى)؟ وكيف يُعرب الضمير المتصل بها؟ فأجاب الشيخ القاضي برأي سيبويه أوَّلًا، ثم رأي الأخفش ثانيًا، ثم رأي المبرد والفارسي ثالثًا [89].

ويظهر أن ميل الشيخ القاضي إلى الأسلوب التعليمي في الاختصار والإيجاز أكثر من التفصيلات العلمية في الإسهاب والتفصيلات في مؤلَّفاته اللاحقة على السابقة لم يكن السبب الوحيد لهذه المنهجية، بل انصراف الشيخ القاضي للعناية بالمسائل الشرعية التي أخذت حيزًا كبيرًا في صفحات إنتاجه العلمي، كمسائل فقه الأسرة في الزواج والطلاق، ومسائل فقه العبادات في الحج والعمرة، ومسائل فقه المعاملات في التركات

(83) اللويهي، 2011، ج1، ص103-106.
(84) اللويهي، 2011، ج1، ص208-217.
(85) اللويهي، 2011، ج1، ص103-106.
(86) اللويهي، 2011، ج1، ص208-217.
(87) سورة العنكبوت، آية 14.
(88) اللويهي، 2019، ص30.
(89) اللويهي، 2015، ص96.

والمواريث، على اعتبار أن اللغة بفروعها من علوم الآلة، والتعجيل والانتقال إلى مسائل الشريعة بعد إتقان القواعد الأساسية في الصرف والنحو.

وأيًّا كانت طريقة العرض بين التفصيل والإسهاب من طرف، والإيجاز والاختصار من طرف آخر، فإن منهجية الشيخ في عرض المسائل النحوية يمكن أن تكون في الاستنتاجات التالية:

أولًا: إبراز النِّسَب المئوية يُثبِت أن المسائل النحوية تجاوزت نسبة 86% في كتاب (النفائس)، ثم كتاب (شرح تائية الألبيري) بنسبة تجاوزت 11%، في مقابل انخفاض النسبة إلى أقل من 1% في المؤلفات الأخرى، كما يظهر في الرسم البياني التالي:

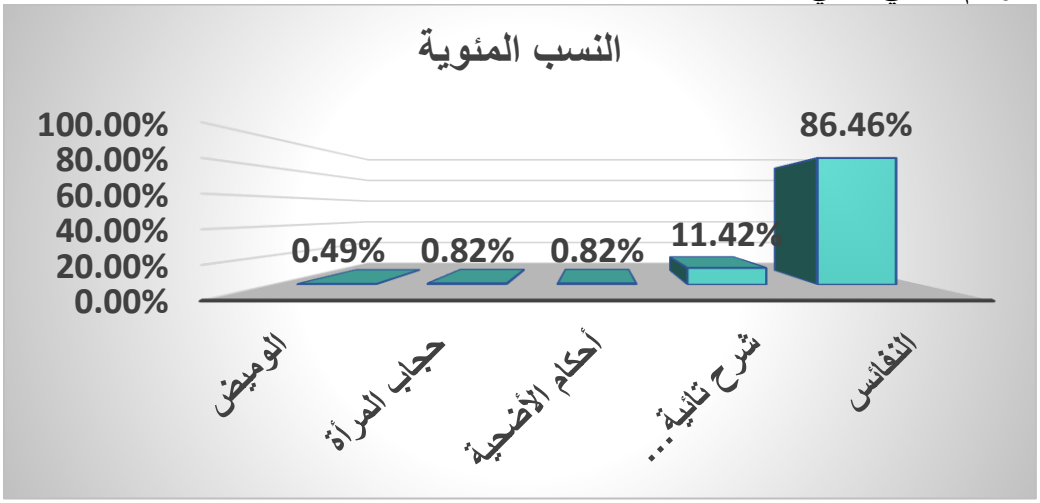

ثانيًا: اعتماد الشيخ القاضي على الشواهد القرآنية في تأييد الوجه النحوي الذي يرجحه ما أمكنه الرجوع إليه، يؤيد بها رأيًا، أو يعارض غيره، أو ليثبت وجهة نظره في المسائل النحوية، فإذا لم يواته الشاهد النحوي لجأ إلى الكلام العربي شعره ونثره، من الجاهلي والمخضرم والإسلامي، لكن الشعر كان مقدَّمًا عنده على النثر بأجناسه المختلفة.

ثالثًا: إعرابه لحروف المعاني التي تربط بين أجزاء الكلام إعرابًا دقيقًا، بكشف معانيها ووظائفها في سياقها التركيبي، كحروف الشرط، وحروف النداء، وحروف الاستفهام، واستقصائه في كشف معاني حروف الجر في مواضع متعددة، ومن عادة علماء الفقه والأصول التعرض لمباحث حروف المعاني في كتبهم؛ وذلك لأهميتها في تفسير النصوص الشرعية بفهم معاني تلك الحروف.

رابعًا: إكثاره من المُلح والطرائف النحوية وأخبار النحاة في نتاجه العلمي على سبيل الاستطراد الذي اتخذه منهجًا في مؤلفاته، لا سيما كتابَي (النفائس) و(شرح تائية الألبيري)، متضمنة دُعابة في حكاية أو مواقف طريفة، أو أجوبة مسكتة، تحمل في أغلبها تصحيح الاستخدام الوظيفي للغة، وكل ذلك من الجذب التشويقي الذي يمتع القارئ، ويخفف السآمة، ويزيل الملل.

خامسًا: بروز شخصيته النحوية واضحة في عدد من القضايا الخلافية، فلم يكن يكتفي بعرض المسائل أو النقل عن الآخرين، بل كان يُدلي بدلوه في بعض منها، محاورةً ومناقشةً وترجيحًا لأفضل الآراء، ويرفض ما هو غير جدير بالقبول، فشاع في أثناء مؤلَّفاته عبارات "وأنا أختار ..."، "والأحسن عندي ..."، "والذي ظهر لي من إعرابها ..."، "والأرجح في هذه المسألة..."، وهذا هو الصحيح..."، ونحو ذلك من الأمثلة كثير.

وخلاصة هذه الاستنتاجات أن الشيخ القاضي في مجمَل التنظيرات النحوية وتطبيقاتها الإعرابية كان يميل إلى آراء البصريين خاصة، والمذهب البصري عامة، في المسائل الخلافية بين نحويِّي البصرة والكوفة.

المبحث الخامس: نتائج التحليل:

إن التحليل السابق في إبراز مستويات التحليل اللساني في مؤلَّفات الشيخ القاضي سليمان اللويهي بالمستويين الصرفي والنحوي: أظهر حرص الشيخ القاضي على ضبط قواعد اللغة، وتقريب فهم قوانينها إلى جلسائه المتحلقين حوله بحِلَق العلم، متأثرًا في نظره الفكري اللغوي بالأحكام القضائية في فصل الخصومات، وقطع النزاعات، والإصلاح بين المترافعين، لا سيما الاستدلالات المنطقية والحِجاجية في قضايا لسانية، وتقصِّي ضبط صيغة الكلمات الشائعة في لسان أهل بلدته المستحدَثة بأوزان صياغة الكلمة العربية في المستوى الصرفي، واسترساله في الطرائف النحوية ومُلَحها لتشويق التصحيح الوظيفي والأخطاء الشائعة في التراكيب والجُمَل والعبارات في المستوى النحوي.

وفي ضوء ما سبق من تحليل المسائل ومناقشة الرؤى والتعقيب على الاستنباطات، فإن أهم نتائج الدراسة في إبراز منهجية الشيخ القاضي في هذا البحث يمكن أن تُوجز في النقاط التالية:

أولًا: النسبة المئوية في مسائل مستويات التحليل اللساني تُثبت أن النصيب الوافر كان للمباحث النحوية التي شارفت أن تصل إلى نسبة 80%، ثم المباحث الدلالية بنسبة 12%، ثم المباحث الصرفية بنسبة أقل من 7%، ثم في الأخير المسائل الصوتية بنسبة لا تصل إلى 3%، كما تتضح من الرسم البياني الآتي:

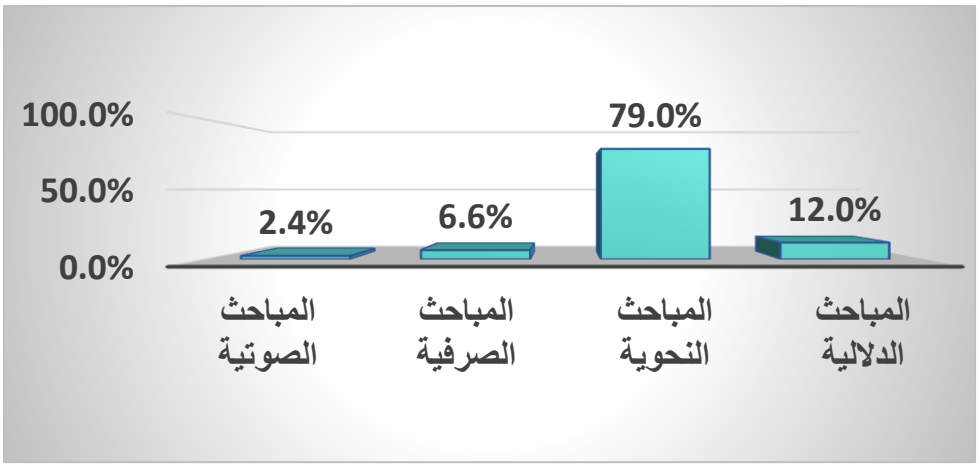

ثانيًا: القراءات القرآنية بشقيها -المتواترة والشاذة- كانت موردًا أصيلًا في بحث كثير من المسائل اللغوية في مؤلَّفات الشيخ القاضي على المستويين التنظيري والتطبيقي، وعدم حصر تخريجاتها بالقوانين المعيارية، بل النظر إلى التحليل الأصيل الذي يدور في محور لهجي معبِّرًا عن تعدد اللغات عند العرب قديمًا؛ فعكست هذه القراءات واقعًا مؤثرًا لاعتمادها في تفسير ظواهر صوتية وصرفية ونحوية ودلالية في العربية.

ثالثًا: الأسلوب التعليمي التراثي في طرح المسائل اللغوية في مؤلفات الشيخ القاضي، بأسس الحفظ والتلقين والإيجاز للمستوى المبتدئ، وبأسلوب العصف الذهني والألغاز النحوية والأحاجي للمستوى المتقدم، والمحاورة واستنطاق الجواب من جميع الجلساء، ثم تدوين الأسئلة والأجوبة في مذكرات على منهجية كتب الأمالي والمجالس في التراث العربي.

رابعًا: الأسلوب المنطقي في الحِجاج العلمي باستخدام أسلوب (الفنقلة) المنحوتة من صيغة السؤال والجواب، مثل: "فإن قيل ... قلنا لهم"، أو "فإن قال قائل ... قيل له" ونحوهما؛ إثارة للقارئ واستدراجًا للمتلقي بإجراءات عقلية مؤيَّدة بالأدلة الحوارية، والإغلاق على المعترض كل منافذ الرد بتوقع أسئلته وجوابه، وبذلك تُقطَع الحُجج قبل الامتداد والطرح، ويُدفَع الإشكال بموهم الشبهة والتناقض في المحاججة.

خامسًا: الأسلوب النفسي في محاورة الشيخ القاضي بالتعزيز والتشجيع وشحذ الهمم، كالوصف بـ "التلميذ الذكي"، أو "التلميذ الفطن"، أو "التلميذ العاقل اللبيب"، وبياء النسب للتحبيب والتقريب، مثل: "يا ولدي الكريم"، أو "يا أخي العزيز"، وبمخاطبة القارئ، نحو: "أيها القارئ الكريم"، أو "ولا يخفى على القارئ المطَّلع"، وكل ذلك يكسب السامع ثقة بالنفس، وتقاربًا روحيًّا، وتتبعًا ذهنيًّا بين المعلم وتلميذه.

تلك هي أهم النتائج العامة في مباحث مستويات التحليل اللساني الصرفية والنحوية في مؤلَّفات الشيخ القاضي سليمان اللويهي، وقد أشارت الدراسة إلى نتائج جزئية دقيقة في خلاصة كل مبحث من المباحث السابقة.

خاتمة الدراسة:

خلاصة القول في الخاتمة أن المباحث السابقة ونتائج تحليلها كشفت أبعادا نقدية لمنهجية الشيخ القاضي في هذه الدراسة، وأبانت أثر عمله في نطاق المحاكم الشرعية الذي كان له بصماته في مؤلفاته ونتاجه العلمي في تعامله مع القضايا اللسانية في المحاورة والإجابة وشرح المسائل اللغوية، وبروز الشخصية العلمية في ترجيح الآراء وأسلوب التعليم، والسمات الاجتماعية بالتلطف في التعبير والمُلَح من الأحاديث والاستدلال الحجاجي بين الأشتات والفرقاء، وكل ذلك يتطلبه العمل القضائي للوصول إلى موافقة صلح بين المتنازعين، أو حكم فصل بين الخصوم. بَيْدَ أن تلك القضايا اللسانية التي طُرحت في المباحث السابقة وما تضمنته من نتائج في منهجية الشيخ سليمان اللويهي ليست محصورة بالرؤية النقدية المستنتجة في التقييم الموضوعي في صفحات هذا البحث، بل يمكن أن يُعاد النظر إليها من زوايا أخرى، لا سيما القضايا التي ما زالت محل خلاف بين الباحثين المعاصرين، كاعتبار زيادة النسيج المقطعي الصوتي معيارًا لإضافة المعنى والمغزى، والتناوب بين حروف الجر بين السماع والقياس، والتفريق بين الترادف وشبه الترادف في دلالات المفردات تجنبًا للَّبس في الاستعمال الوظيفي السياقي، وكل ذلك يفتح آفاق البحث والتقصي في دراسات مستجدة مستحدثة تستدعي أطروحات لغوية تراثية، وتستشرف بقضايا لسانية معاصرة.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي. شرح كافية ابن الحاجب. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- الأفغاني، سعيد بن محمد. (1971). الموجز في قواعد اللغة العربية. دمشق: دار الفكر.
- الألبيري، أبو إسحاق إبراهيم بن مسعود الأندلسي. (1991). ديوان أبي إسحاق الألبيري الأندلسي. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي. (1998). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1991). أسرار البلاغة. تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (1954). المنصف شرح تصريف المازني. بيروت: دار إحياء التراث القديم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (2001). التصريف الملوكي. تحقيق: د. البدراوي زهران. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (1990). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
- حسن، عباس. (1978). النحو الوافي. الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة: دار المعارف.
- الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. (2000). شذا العَرف في فن الصرف. مراجعة: د. غالب المطلبي. عمَّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1993). البحر المحيط. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (2009). سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. بيروت: دار الرسالة العالمية.
- الدرويش، محيي الدين. (1999). إعراب القرآن الكريم وبيانه. دمشق: دار ابن كثير.

- الرمحي، حمود بن محمد. (2024). التمثلات الدلالية ومباحثها في مؤلفات الشيخ القاضي سليمان بن عبد الله اللويهي، دلالات الألفاظ والاستدلال الحجاجي. المؤتمر العلمي الدولي السادس: التمثلات والصور في المباحث الدلالية. أبريل 2024. جامعة منوبة: مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: جماعة من الباحثين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد. (2004). شرح الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب. السيب: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (2008). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1991). كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
- صدر الدين البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن. (1983). الحماسة البصرية. تحقيق: مختار الدين أحمد. بيروت: عالم الكتب.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني. (1991). الآحاد والمثاني. تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. الرياض: دار الراية.
- عتيق، عبد العزيز. (1979). المدخل إلى علم الصرف. بيروت: دار النهضة العربية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي. (1995). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بيروت: المكتبة العصرية.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. (1979). إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (1979). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. دمشق: دار الفكر.
- الفارضي، شمس الدين محمد. (2018). شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد مصطفى الخطيب. بيروت: دار الكتب العلمية.
- قباوة، فخر الدين. (1989). إعراب الجمل وأشباه الجمل. الطبعة الخامسة. حلب: دار القلم العربي.
- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2011). النفائس من ثمار المجالس. الجزء الأول. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.
- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2012). النفائس من ثمار المجالس. الجزء الثاني. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.
- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2013). حجاب المرأة بين السائل والمجيب. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.
- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2014). النفائس من ثمار المجالس. الجزء الثالث. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.

- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2015). شرح تائية الألبيري وإعرابها. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.
- اللويهي، سليمان بن عبد الله. (2018). الوميض فيما على الأحياء والأموات من واجبات وفروض. الرستاق: مكتبة الهلال الإسلامية.
- اللويهي، يعقوب بن سليمان. (2023). الشيخ سليمان بن عبد الله اللويهي: نشأته وحياته، بحث غير منشور. ندوة الشيخ سليمان بن عبد الله اللويهي حياته وآثاره العلمية. الرستاق: اللجنة الثقافية بنادي الرستاق.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي. (1990). ألفية ابن مالك. الطبعة الرابعة. دبي: مؤسسة علوم القرآن.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي. (1994). لسان العرب. الطبعة الثالثة. بيروت: دار صادر.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين. (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1994). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: بركات يوسف هبود. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي. (2001). شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانيا: المراجع غير العربية:

- Ataboyev, I. M., & Turgunova, F. R. (2022). The concept of semantic field in linguistics. *ACADEMICIA: An International Multidisciplinary Research Journal*, *12*(3), 319-324.
- Costa-Jussá, M. R., & Farrús, M. (2014). Statistical machine translation enhancements through linguistic levels: A survey. *ACM Computing Surveys (CSUR)*, *46*(3), 1-28.
- Kerswill, P. E. (1987). Levels of linguistic variation in Durham1. *Journal of Linguistics*, *23*(1), 25-49.
- Puglielli, A., & Frascarelli, M. (2011). *Linguistic analysis: From data to theory* (Vol. 220). Walter de Gruyter.
- Ryding, K. C. (2014). *Arabic: A linguistic introduction*. Cambridge University Press.
- Spruit, M. R., Heeringa, W., & Nerbonne, J. (2009). Associations among linguistic levels. *Lingua*, *119*(11), 1624-1642.
- Versteegh, K. (2001). Linguistic contacts between Arabic and other languages. *Arabica*, *48*(Fasc. 4), 470-508.

References

- Abu Al-Baqa Al-Kafwi, Ayoub bin Musa Al-Husayni Al-Quraimi. (1998). Al-Kulliyyat: A Dictionary of Linguistic Terms and Differences. Edited by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry. Beirut: Al-Risala Foundation.

- Abu al-Barakat al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id al-Anbari (2003). Fairness in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians. Edited by Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Beirut: Al-Maktaba al-Asriya.

- Abu Dawud, Sulayman ibn Al-Ash'ath Al-Azdi Al-Sijistani. (2009). Sunan Abi Dawud. Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil Qara Belli. Beirut: Dar al-Risalah al-Alamiyyah.

- Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. (1993). Al-Bahr Al-Muhit. Edited by Adel Ahmad Abdul-Mawjoud and Ali Muhammad Mu'awwad. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

- Al-Afghani, Sa'id ibn Muhammad (1971). A Brief Introduction to the Rules of the Arabic Language. Damascus: Dar al-Fikr.

- Al-Akbari, Abu Al-Baqa Muhibb al-Din Abdullah bin Al-Hussein. (1979). Dictation of the Verses of Syntax and Readings Blessed by the Most Gracious in the Whole Qur'an. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

- Al-Albiri, Abu Ishaq Ibrahim ibn Mas'ud al-Andalusi (1991). Diwan Abu Ishaq al-Albiri al-Andalusi. Edited by Dr. Muhammad Radwan al-Dayah. Beirut: Dar al-Fikr al-Mu'asir.

- Al-Astarabadi, Najmuddin Muhammad ibn al-Hasan al-Radi (1975). Commentary on Shafiyyah Ibn al-Hajib. Edited by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

- Al-Astarabadi, Najmuddin Muhammad ibn al-Hasan al-Radi (1975). Commentary on Kafiyah Ibn al-Hajib. Edited and annotated by Yusuf Hasan Umar. Benghazi: Garyounis University Publications.

- Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar. (1997). The Treasury of Literature and the Core of the Arabic Language. Edited by: Abdul Salam Muhammad Harun. Cairo: Al-Khanji Library.

- Al-Darwish, Muhyi al-Din. (1999). The Grammar and Explanation of the Holy Qur'an. Damascus: Dar Ibn Kathir.

- Al-Farizi, Shams Al-Din Muhammad. (2018). Imam Al-Farizi's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. Investigation: Muhammad Mustafa Al-Khatib. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

- Al-Hakim, Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah Al-Hakim Al-Nishaburi. (1990). Al-Mustadrak ala Al-Sahihayn. Edited by Mustafa Abdul Qadir Atta. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

- Al-Hamlawi, Ahmad ibn Muhammad ibn Ahmad. (2000). Shadha Al-Arif fi Fann Al-Murf. Revised by Dr. Ghaleb Al-Muttalibi. Amman: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.

- Al-Jurjani, Abdul Qahir bin Abdul Rahman. (1991). Secrets of Rhetoric. Edited by: Mahmoud Shaker. Cairo: Al-Madani Press. - Al-Jurjani, Abdul Qahir bin Abdul Rahman. (1992). Evidence of Miracles. Edited by: Mahmoud Shaker. Cairo: Al-Madani Press.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2011). Treasures from the Fruits of Gatherings. Part One. Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2012). Treasures from the Fruits of Gatherings. Part Two. Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2013). The Veil of Women between the Questioner and the Respondent. Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2014). Treasures from the Fruits of Gatherings. Part Three. Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2015). Explanation of Al-Albiri's Ta'iyyah and its Grammar. Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Suleiman bin Abdullah. (2018). Al-Wameedh fi ma Wajib wa-l-Mawta wa-l-Wajd (Full-Further Obligations and Requirements). Rustaq: Al-Hilal Islamic Library.

- Al-Luwaihi, Ya'qub ibn Sulayman. (2023). Sheikh Sulayman ibn Abdullah Al-Luwaihi: His Upbringing and Life, Unpublished Research. Symposium on Sheikh Sulayman ibn Abdullah Al-Luwaihi: His Life and Scientific Works. Rustaq: The Cultural Committee of the Rustaq Club.

- Al-Rumhi, Hamood bin Muhammad. (2024). Semantic Representations and Their Discussions in the Works of Sheikh Judge Sulayman bin Abdullah al-Luwayhi, Semantics of Words and Argumentative Reasoning. Sixth International Scientific Conference: Representations and Images in Semantic Discussions. April 2024. University of Manouba: Laboratory of Semantic Research and Computational Linguistics.

- Al-Sabān, Abū al-ʿIrfān Muhammad ibn ʿAlī al-Sabān. (1997). Al-Sabān's Commentary on al-Ashmūnī's Commentary on Ibn Malik's Alfīyah. Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

- Al-Salmi, Nour al-Din Abdullah bin Hamid. (2004). Explanation of al-Jami' al-Sahih, Musnad of Imam al-Rabi' bin Habib. Seeb: Imam Nour al-Din al-Salmi Library.

- Al-Samīn al-Halābī, Abū al-Abbas Ahmad ibn Yusuf ibn ʿAbd al-Da'im. (2008). The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book. Edited by: Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat. Damascus: Dar al-Qalam.

- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Rahman ibn Abī Bakr. (1998). The Boundaries of the Mind in Explaining the Collection of Comprehensive Verses. Edited by: Ahmad Shams al-Dīn. Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

- Al-Zubaidi, Muhammad Murtada al-Husayni. (2001). The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary. Edited by: a group of researchers. Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters.

- Ataboyev, I. M., & Turgunova, F. R. (2022). The concept of semantic field in linguistics. *ACADEMICIA: An International Multidisciplinary Research Journal*, *12*(3), 319-324.

- Atiq, Abdul Aziz. (1979). Introduction to the Science of Morphology. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

- Costa-Jussá, M. R., & Farrús, M. (2014). Statistical machine translation enhancements through linguistic levels: A survey. *ACM Computing Surveys (CSUR)*, *46*(3), 1-28.

- Hassan, Abbas. (1978). Al-Nahw Al-Wafi. Fifteenth Edition. Cairo: Dar Al-Maaref.

- Ibn Abi ʿAsim, Abū ʿAmr al-Shaybānī. (1991). Al-Aḥād wa al-Mathānī. Investigation: Basem Faisal Al-Jawabra. Riyadh: Dar Al-Rayah.

- Ibn al-Nazim, Abu Abdullah Badr al-Din. (2000). Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. Edited by Muhammad Basil Ayyun al-Sud. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

- Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdullah bin Aqil Al-Aqili. (1995). Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.

- Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakariya Al-Qazwini Al-Razi. (1979). Dictionary of Language Standards. Investigation: Abdul Salam Harun. Damascus: Dar Al-Fikr.

- Ibn Hanbal, Ahmad ibn Hanbal. (2001). Musnad Al-Imam Ahmad ibn Hanbal. Edited by Shu'ayb Al-Arna'ut, Adel Murshid, and others. Beirut: Al-Risala Foundation.

- Ibn Hisham, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf. (1985). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. Damascus: Dar al-Fikr.

- Ibn Hisham, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf. (1994). The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah. Edited by: Barakat Yousef Haboud. Beirut: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman bin Jinni Al-Mawsili. (1954). Al-Munsif Sharh Tasrif Al-Mazini. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Qadim.

- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman bin Jinni Al-Mawsili. (2001). Royal Conjugation. Edited by: Dr. Al-Badrawi Zahran. Beirut: Maktabat Lubnan Publishers.

- Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah ibn Malik Al-Andalusi. (1990). Ibn Malik's Alfiyyah. Fourth Edition. Dubai: Quranic Sciences Foundation. - Ibn Manzur, Abu al-Fadl Muhammad ibn Makram ibn Ali. (1994). Lisan al-Arab. Third Edition. Beirut: Dar Sadir.

- Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili. (2001). Explanation of al-Mufassal by al-Zamakhshari. Edited by: Emile Badi' Ya'qub. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

- Kerswill, P. E. (1987). Levels of linguistic variation in Durham1. *Journal of Linguistics*, *23*(1), 25-49.

- Qabawa, Fakhr Al-Din. (1989). Syntax of Sentences and Sentence-Queer-Sentences. Fifth edition. Aleppo: Dar Al-Qalam Al-Arabi.

- Ryding, K. C. (2014). *Arabic: A linguistic introduction*. Cambridge University Press.

- Sadr al-Dīn al-Basrī, ʿAlī ibn Abi al-Faraj ibn al-Hasan. (1983). Al-Hamaṣah al-Basrī. Edited by: Mukhtar al-Dīn Ahmad. Beirut: ʿAlm al-Kutub.

- Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (1991). The Book of Sībawayh. Edited by: Abd al-Salam Harūn. Beirut: Dar al-Jil.

-Puglielli, A., & Frascarelli, M. (2011). *Linguistic analysis: From data to theory* (Vol. 220). Walter de Gruyter.

-Spruit, M. R., Heeringa, W., & Nerbonne, J. (2009). Associations among linguistic levels. *Lingua*, *119*(11), 1624-1642.

-Versteegh, K. (2001). Linguistic contacts between Arabic and other languages. *Arabica*, *48*(Fasc. 4), 470-508